للمؤتمر الدولي.

ومن هذه الزاوية، بالذات، ورد ذكر هذا القرار في اطار الرزمة التي تشكل منها القرار الخاص حول المؤتمر الدولي.

• البعض يرى ان هذه الصياغة تمثل تنازلاً من قبل المنظمة في وقت ما زالت فيه اسرائيل (بطرفيها العمل والليكود) ترفض عقد المؤتمر الدولي ؟

○ واضح ان القرار، بكل عناصره، لم يكن خياراً فلسطينياً محضاً، بل هو وليد الجمع بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق قرارات الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولي والبلدان العربية التي ارتضت قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اساساً للمؤتمر الدولي.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، بكل فصائلها، رفضت، دائماً، القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً سياسياً وحيداً للمؤتمر الدولي ولحل أزمة الشرق الاوسط . وما زلنا، وسنبقى، نرفض هذا. فهذان القراران لا يشكلان أساساً سياسياً صالحاً لتلبية حقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وحل قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاسرائيلي على قاعدة شاملة وملبية لحقوقنا الوطنية في هذه المرحلة.

لهذا جاء قرار المجلس الوطني ليؤكد ان هذين القرارين، وحدهما، لا يشكلان اساساً سياسياً صالحاً لحل ازمة الشرق الاوسط ، لانهما يقومان على قاعدة الارض مقابل السلام بين الدول العربية واسرائيل؛ ولا يضمنان أية حلول لحقوق شعبنا الوطنية المستقلة والقائمة بذاتها. ولذا جاء قرار المجلس الوطني حول المؤتمر الدولي رزمة تجمع بين حقوقنا الوطنية وارادة المجتمع الدولي.

• هل تتوقعون اعترافات من قبل دول اوروبا الغربية بعد بيان المجلس الوزاري للمجموعة الاوروبية يوم الاثنين ١٩٨٨/١١/٢١ ؟

○ نعم، نتوقع هذا. ليس، بالضرورة، من كل دول اوروبا الغربية، ولكن عدداً منها طوّر موقفه بما هو أرقى خطوة قصيرة عن بيان البندقية العام ١٩٨٠. ونتوقع من اليونان، [و] ايطاليا، [و] اسبانيا، [و] البرتغال، [و] ايرلندا، وحتى فرنسا، اعترافاً بدولة فلسطين الفتية. اما قول بيان السوق المشتركة، الذي يتحدث عن حدود هذه الدولة، فهو قول غريب وطريف. فدول السوق، ما عدا اليونان، تعترف بدولة اسرائيل بلا حدود؛ بل اكثر من هذا، لم تسحب اعترافها باسرائيل عندما اعلنت، بعد عدوان حزيران [يونيو ١٩٦٧]، ضم والحاق القدس العربية، رغم قرار مجلس الامن الذي رفض الخطوة التوسعية العدوانية؛ ولم تسحب، او تجمّد، اعترافها باسرائيل التي اعلنت ضم الجولان السورية بقوة الغزو، رغم رفض مجلس الامن، بالاجماع، ذلك القرار.

والآن نسأل دول السوق: دلّونا على حدود دولة اسرائيل التي تعترفون بها ؟ ونقول: هذا الادعاء مردود على اصحابه. وعلى دول السوق ان تقيس بمسطرة واحدة، وتطور موقفها وتعترف بدولة فلسطين المعتمدة على الشرعية الدولية وقوة القرار الرقم ١٨١. فمسألة الحدود معلقة حتى انعقاد المؤتمر الدولي الذي يضع ترتيبات الامن والسلام لجميع دول المنطقة، بما فيها دولة فلسطين المستقلة كما نص قرار مجلسنا الوطني وقرارات قمة الجزائر العربية.

• اشارت الاذاعات والصحف [الى] ان الجلسة الاخيرة للمجلس الوطني، بكامل هيئته، كانت حاشدة، وان المداخلات الاربع (ابو اياد، حواتمة، حبش، ابو اللطف) بلورت وحسمت المواقف بروح [الجوامع] الوطنية المشتركة، ما رأيكم ؟

○ هذا صحيح. فقرارات المجلس الوطني تمّت بلورتها الحاسمة في الجلسة الحاشدة الاخيرة التي تمحورت اعمالها حول المداخلات الاربع المذكورة. فقرار اعلان اقامة الدولة تمّ بالاجماع؛ والاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، وتحديد اسسها السياسية والائتلافية، تبلورت في تلك الجلسة، وتمّ اقرارها بالاجماع؛ وقرارات البيان السياسي تمّ حسمها على قاعدة [الجوامع] الوطنية المشتركة بعد توضيح نقاط اللقاء ونقاط التمايز والاختلاف. وقد ابرزت مداخلة الجبهة الديمقراطية الختامية حل كل القضايا المطروحة بروح الوحدة، وعلى قاعدة الخط الوطني الواقعي الثوري، الذي يجمع بين عناصر السياسة الوطنية الواقعية وضرورات الوحدة الوطنية. فهذه سياسة جبهتنا الدائمة والمقدامة في حل قضايا الخلاف. وبذا بقي وتر الحوار مشدوداً حتى أقصاه، حتى الدقيقة الاخيرة، قبل بدء قراءة قرارات المجلس، حتى تأتي قرارات المجلس بأنضج موقف وحدوي، مشروط بأوضح واصلب قرارات وطنية موحدة.

والآن نستطيع ان نعتز، ونفخر، بأن